The phonemic, semantic and syntactic of Properties for Yaa Alnassab: An analytical descriptive study

Dr. Ahmed Abdullrahman Balkhair
Associate Professor of Language Studies
Department of Arabic Language and Literature
Dhofar University - Sultanate of Oman
abalkhair@du.edu.om

DOI: 10.31973/aj.v1i139.1221

Abstract:
The phenomenon of proportion is classified within the syntactic morphological phenomena; This is because the form of the attributed to him is done by attaching the Y of the noun at the end of the name in order to reach the meaning of the lineage, and this creates a syntactic case that has two parts in the total, one of them: It includes the formal aspects, i.e. the morphological phonemes that are concerned with describing the j of the ratios the accentuated phoneme at the abstract phonemic level first and then the syllabary level Some of the phonemic sequences surrounding this yaa within the context in which they are found.
As for the second part, it is represented in the semantic and syntactic aspects of Yaa Nassab, which in turn includes the semantic and morphological function of the formula and the contextual function as well for this morphological suffix. The action of the verb, therefore, it was necessary to research the components of the work of the noun attributed to the action of the verb, with different opinions about all of that and discussion.
keywords: Yaa Nassab, phonemic, semantic, syntactic.

خصائص ياء النسب الصوتية والدلالية والتركيبية: دراسة وصفية تحليلية

د. أحمد بن عبدالرحمن بالخير
أستاذ الدراسات اللغوية المشارك
قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة ظفار – سلطنة عمان
abalkhair@du.edu.om

(مُلَخَّصُ البَحث)

إن ظاهرة النسبة تعد نموذجاً لهذا التكامل بين مستويات التحليل اللغوي، فعلى الرغم من كونها ظاهرة صرفية في المقام الأول بالنظر إلى أنها صيغة صرفية ناتجة عن إلحاق لاصقة صرفية فهي تتضمن بوضوح جانباً صوتياً يتمثل في وصف طبيعتها الصوتية المجردة المفترضة، ثم وصف التتابعات الصوتية المكونة لبنية الاسم المنسوب إليه، وهنا يكمن التداخل بين مستويين من مستويات التحليل اللغوي هما الصوتي والصرفي، ناهيك عن الترابط بين المستويين الدلالي والتركيبي.

تصنف ظاهرة النسبة ضمن الظواهر الصرفية التركيبية؛ وذلك لأن صيغة المنسوب إليه تتم بإلصاق ياء النسبة آخر الاسم بغية الوصول إلى دلالة النسب وهذا ينشئ حالة صرفية تركيبية ذات شقين في المجمل أحدهما: يشمل النواحي الشكلية أي الصوتية الصرفية التي تعنى بوصف ياء النسب المشددة صوتياً على المستوى النطقي المجرد أولاً ثم المستوى المقطعي وذلك بتحليل بعض التتابعات الصوتية التي تكتنف هذه الياء ضمن السياق الذي توجد فيه.

أما الشق الثاني فيتمثل في النواحي الدلالية والتركيبية لياء النسب، الذي يشتمل بدوره على الوظيفة الدلالية الصرفية للصيغة وعلى الوظيفة السياقية كذلك لهذه اللاحقة الصرفية، فياء النسب تجعل الاسم الذي اتصلت به قادراً على العمل فيما بعده، شأنها في ذلك شأن المشتقات الوصفية التي تعمل عمل الفعل، لذا توجب البحث في مقومات عمل الاسم المنسوب عمل الفعل، مع إيراد الآراء المختلفة حول ذلك كله ومناقشتها.

الكلمات المفتاحية: ياء النسب، الصوتية، الدلالية، التركيبية.

مقدمة

من الأمور المسلمة أن منهج التحليل اللغوي يُخضع اللغة إلى مستويات من التحليل ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند البحث في أية مسألة لغوية، وبدهي أن يكون أول هذه المستويات المستوى الصوتي ،فالمادة الأساسية المكونة للغة عبارة عن أصوات، ويختص بدراسته– كما هو معلوم– علم الأصوات بمختلف فروعه، ثم تأتي الكلمات الناتجة عن تظافر تلك الأصوات لتمثل مستوى البنية المفردة، وهنا يأتي دور علم الصرف، غير أن هذا الأخير لا يستغني في كثير من الأحيان عن علم الأصوات بل هو مرتبط به ارتباطاً وثيقاً لدرجة أن كليهما يستدعي الآخر في أثناء التحليل اللغوي، إلى أن يصل تدرج مستويات التحليل اللغوي إلى المستوى التركيبي الذي تتشكل فيه الجمل من الكلمات، ويُعنى بدراسته علم النحو والتراكيب الذي يرتبط هو الآخر بالمستويين الصوتي والصرفي، فالمستويات كلها متكاملة متداخلة مترابطة يعتمد بعضها على بعض، وهي لا تُذكر منفصلة إلا لغرض البحث والدراسة، أما الواقع اللغوي فلا يضع حدوداً ولا فواصل بينها، ناهيك عن تقاطع المستوى الدلالي مع غيره من مستويات التحليل سواءٌ على صعيد المفردات أو التراكيب.

إن ظاهرة النسبة تعد نموذجاً لهذا التكامل بين مستويات التحليل اللغوي، فعلى الرغم من كونها ظاهرة صرفية في المقام الأول بالنظر إلى أنها صيغة صرفية ناتجة عن إلحاق لاصقة صرفية فهي تتضمن بوضوح جانباً صوتياً يتمثل في وصف طبيعتها الصوتية المجردة المفترضة، ثم وصف التتابعات الصوتية المكونة لبنية الاسم المنسوب إليه، وهنا

يكمن التداخل بين مستويين من مستويات التحليل اللغوي هما الصوتي والصرفي، ناهيك عن الترابط بين المستويين الدلالي والتركيبي.

ولما كانت ياء النسبة مدار البحث وأساسه فبدهي أن تُستبعد من البحث الصيغ الدالة على النسب مثل: فَعِل وفَعال ومِفْعال وفاعِل، وسأوجز أسباب ذلك في النقاط الآتية:

أولاً: لأن هذه الأوزان غير قياسية في باب النسبة، بل هي تمتد بسبب إلى المبالغة في الوصف أكثر من كونها للنسبة، لذا هي مُلحقة بالصيغة التي تدخلها ياء النسبة، وما يهمني دراسته ياء النسبة وما اتصلت به.

ثانياً: لأن هذا البحث–كما أسلفت– قائم أساساً على دراسة الصيغة القياسية للنسب في العربية التي تتم بإلحاق ياء النسب ابتداءً من دراسة أداته (الياء المشددة) من الناحية الصوتية، ومن ثم دراسة نماذج من التغييرات التي تعرض للمنسوب إليه بناء على وصفنا للطبيعة الصوتية لياء النسبة المشددة المتصلة به ومدى ملاءمتها للتتابع الذي وجدت فيه، وهذا –حتماً– لا يتأتى مع تلك الصيغ.

ثالثاً: لأن صيغة المنسوب إليه بوساطة الياء لها وظيفة تركيبية لا نجدها في تلك الأوزان التي قيل إنها تدل على النسب، ولما كان الجانب النحوي جزءاً من هذا البحث فبدهي أن تلك الأوزان التي لا تؤدي وظيفة نحوية ستخرج من مادة البحث.

تأسيساً على ذلك ، سأتناول في هذا البحث بالدراسة والتحليل الوصف الصوتي لياء النسبة، فهو يحتاج إلى دراسة مستفيضة؛ لأنها لم تُدرس بشكل كافٍ –فيما أعلم– ولم تعط حقها من الوصف الصوتي الدقيق والتحليل العميق، وكذلك الحال فيما يتعلق بالاسم المنسوب إليه وهو الذي تتصل به ياء النسب وتؤدي إلى تغييرات في بنيته الصرفية، وهذا هو المحور الأول من البحث المتضمن للخصائص الصوتية لياء النسب على المستوى النطقي المجرد، وكذلك على مستوى السياق الصوتي المتكون من اتصال ياء النسب بالاسم (المنسوب إليه) من خلال بعض النماذج المختارة .

أما المحور الثاني فقد ضمنته الخصائص الدلالية للاصقة النسبة التصريفية، وافتتحته بمفهوم النسبة لغةً واصطلاحاً مع مناقشة الآراء الواردة في ذلك، والجانب الدلالي بطبيعته يُعد تمهيداً للدراسة السياقية التركيبية، وهو المحور الثالث حيث سلطت الضوء على الخصائص التركيبية لياء النسبة ومقومات وظيفتها النحوية.

أولاً: الخصائص الصوتية لياء النسبة

توصف ياء النسبة بأنها (صوت مشدد) فالنسبة "أن يزاد في آخر المنسوب إليه ياء مشددة" ١، حتى إن سيبويه كان يُسميها (ياءي الإضافة) هكذا بلفظ التثنية ٢، مؤكداً صفة التشديد أو التضعيف أو ربما تجنباً للظن بأنها غير مشددة، وتابعه المبرد ٣ في استعمال

لفظ التثنية أيضاً، أما إطلاق مصطلح الإضافة على النسبة فسيأتي بيانه لاحقاً في دراستي للناحية الدلالية لياء النسبة.

لقد أورد النحاة بعض المحاولات لتوضيح خصائص ياء النسبة الصوتية حينما عللوا اختيار الياء دون غيرها من الأصوات لتأدية معنى النسبة، وقد كانوا مُهتمين أيضاً بتعليل مجيئها مشددة، ومن هذه المحاولات قول ابن يعيش إن" القياس كان يقتضي أن تكون أحد حروف المد واللين لخفتها ولأن زيادتها مألوفة، ولم يزيدوا الألف لئلا يصير الاسم مقصوراً فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخف من الواو " ٤ فهي –إذن– حرف مد ولين، لكنها ليست كالألف إنما هي حرف يظهر عليه الإعراب.

وعندما أرادوا تعليل كونها ياءً مشددة قالوا:" وإنما كانت ياء النسبة مشددة لأمرين، أحدهما: ألا تلتبس بياء المتكلم، والثاني: أنها لو لحقت خفيفة وما قبلها مكسور لثقل عليهم الضمة والكسرة كما ثقلت على (القاضي) و(الداعي)، وكانت معرضة للحذف إذا دخل عليها التنوين فحصنوها بالتضعيف " ٥

فهي مشددة لئلا تلتبس بياء أخرى ذات دلالة مختلفة وهي ياء المتكلم؛ ولأن التشديد يمنحها قوةً تمنع عنها الحذف وتُظهرُ الإعراب كاملاً، بل يرون أن اختيار الياء في النسب أتى من وجود تقارب دلالي بين النسب والإضافة –كما سيأتي تفصيله– ولما أرادوا أن يفرقوا بينهما جعلوا التشديد في ياء النسب؛ " لأن النسب أبلغ من الإضافة؛ فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى "٦ وبقيت ياء الإضافة (أي ياء المتكلم) دون تشديد.

من المعلوم أن النحاة القدامى يصفون ياء المد بعامة –سواء أكانت للمتكلم أم لغيره – بأنها (مكسور ما قبلها) فهذه طريقتهم في وصف أي صائت طويل وهو هنا الكسرة الطويلة، وهم كذلك يصفون ياء النسب المشددة بأنها مكسور ما قبلها، نستفيد من هذه المقارنة أن ياء النسبة لا تختلف عن ياء المتكلم صوتياً إلا في التشديد، فهي من النوع نفسه أي أن ياء النسبة من نوع الصوائت غير أنها مشددة.

على أنهم يزعمون أن كسر ما قبلها راجعٌ إلى أمرين " أحدهما: أنها مدة ساكنة، وإنما ضوعفت خوف اللبس، وحرف المد لا تكون حركة ما قبله إلا من جنسه، الأمر الثاني: أنه لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يُفتح لئلا يلتبس بالمثنى فكانت الكسرة أخف من الضمة فعدلوا إليها" ٧ وهذا يعني الآتي:

أولاً: أن الياء مدة فلا تكون حركة ما قبلها إلا من جنسها أي كسرة.

ثانياً: لأنها مدة فهي ساكنة؛ لذا وجب تحريك ما قبلها لسكونها أي لئلا يلتقي ساكنان، واختاروا الكسرة للتحريك، وهذا كلام غريب جداً!

الواقع أنني لم أجد توافقاً بين وصف ياء النسبة المشددة على هذا النحو وبين ما يطالعنا في كتب النحو والصرف من وصفٍ لكيفية النطق بالحرف المشدد في باب الإدغام على أنها الإتيان بحرفين دفعة واحدة ، أو رفع اللسان عند النطق بالحرف المدغم رفعاً واحداً ووضعه بهما كذلك ٨ ؛ وذلك لأنهم لا يصفون إلا الحرف الصحيح –في الغالب– أو ما نسميه بالصامت المشدد، فقد ذكروا لعملية الإدغام وصفاً عاماً يرون أنه منطبق على جميع الحروف ماعدا الألف ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا أرى توافقاً أيضاً بين وصف القدماء للمشدد عموماً وبين وصف المحدثين لعملية النطق بالصوتِ المشددِ، فهؤلاء يرون أنها عبارة عن إطالة مدة احتكاك الصامت الاحتكاكي وإطالة مدة وقف الصامت الوقفي ٩

تأسيساً على ذلك، سأبدأ بوصف صوتي لكيفية تكون صفة التشديد، لأصِلَ إلى حقيقة وصف صائت النسبة المشدد من الناحية النطقية المجردة، مع مقارنته بوصف النوعين الآخريْنِ للصوت المشدد وهما الصامت المشدد وشبه الصائت المشدد.

١– الوصف الصوتي لياء النسب المشددة

يعتمد الصوت المشدد على طول المدة الزمنية التي يتم فيها إنتاجه في جهاز النطق، أي سواء أكان صامتاً أم صائتاً أم شبه صائت، فمدة تكون صامت الحاء مشدداً تفوق مدة تكونه غير مشدد، ومدة تكون الواو مشدداً تزيد عن مدة تكونه غير مشدد أيضاً ، غير أن كل نوع من أنواع الصوت المشدد الثلاثة له خصوصيته التي تميزه عن غيره، فكيفية نطق الصامت المشدد تختلف عن كيفية نطق الصائت المشدد أو شبه الصائت المشدد ولنأخذ مثالاً على الحالات الثلاث ونصفها صوتياً للوصول إلى توصيف دقيق لياء النسبة –التي افترضنا أنها صائت مشدد– من خلال المقارنة بين الحالات الثلاث ولنبدأ بالصامت المشدد بوصفه الصورة النمطية المتعارف عليها عندما يذكر المشدد وهي التي يقاس عليها الصورتان الأخريان .

فعند نطق الصامت المشدد في مثل (اتقى) يبدأ جهاز النطق في تكوين كسرةً قصيرةً هي حركة الوصل البدئي، ثم تاءً طويلةً تنتج صوتياً بأن يلتقيَ طرفُ اللسانِ بأصولِ الثنايا العليا التقاءً تاماً فيسد مجرى الهواء مدةً أطولَ من تلك المدةِ التي يستغرقها إنتاج التاءِ القصيرةِ (غيرِ المشددةِ)، ثم ينفصل العضوان فجأة ليتكون صامت التاء المشدد الانفجاري المهموس، ثم تتكون بعد ذلك الفتحةُ منفصلةً عنِ التاء.

نأتي لوصف النوع الثاني من الصوت المشدد وهو شبه الصائت المشدد، وهو بدوره إما أن يكون واواً نحو: أواب أو ياءً نحو ريان، وما يهمنا وصفه حالياً هو (الياء في ريان) للمقارنة بينه وبين الصائت المشدد الياء، فعند تكون شبه الصائت الياء يرتفع اللسان نحو

وسط الحنك الأعلى، ويتكون التشديد مع شبه الصائت المشدد باحتكاك أطول في موضعه مدة زمنية تفوق قليلاً تلك المدة التي يتكون فيها شبه الصائت غير المشدد.

أما الصائت المشدد– ومنه ياء النسبة التي نحن بصدد وصفها– فكيفية النطق به مختلفة فنحن حين ننطق ياء النسبة المشددة في نحو: (عربي) –على سبيل المثال – تحدث في جهاز النطق عملية مركبة تبدأ بدفع الهواء نحو الفم دون عائق عدا ارتفاع طفيف للسان باتجاه وسط الحنك، غير مُحدِث احتكاكاً للهواء بينهما، ليتكون الجزء الأول منَ الصائت المشدد، ثم يتكون الجزء الثاني منه بتضييقٍ قليلٍ للفراغ الواقع بين وسط اللسان ووسط الحنك، مع انكسار الشفتين ليتكون الصائت المشدد الياء.

هذا الصائت المشدد –إذن– يتركب من نوعين من الأصوات، أو بمعنى أدق يتم بإنتاج نوعين متقاربين جداً من الأصوات، أولهما: صائت والثاني: شبه صائت؛ لذا فإن عملية التشديد مع الصائت تتطلب إنتاج صوت حر طليق أولاً هو الصائت، ثم اعتراض الهواء في وسط الفم محدثاً احتكاكاً ضعيفاً جداً بفعل تضييق ممر الهواء لحدوث صفة التشديد، فجوهر عملية تشديد الصائت –إذن– يكمن في تضييق ممر الهواء– بعد تكون الجزء الصائتي الأول من المشدد– ليتكون مع التضييق الجزء شبه الصائتي الثاني، وهذا التضييق في ممر الهواء يُطيلُ أيضاً مدةَ المكوث في موضع النطق، تماماً كما يطولُ زمنُ المكوث في موضع النطق عند تكوين الصامت المشدد أو شبه الصائت المشدد .

بناءً على كل ما سبق يتبين لنا أن الوصف الصوتي يبدو أكثر وضوحاً ويسراً مع الصورة النمطية للصوت المشدد وهي الصامت المشدد كما في نحو: (حَج)، وكذلك مع شبه الصائت المشدد –على سبيل القياس– في نحو: (حَي)، إلا أن الصائت المشدد في نحو: (عربي) شابه بعض الغموض؛ وذلك لعدة أسباب ألخصها فيما يأتي:

الأول: أن الأنموذج المستخدم عادةً من قبل القدماء في وصف المشدد هو الصامت المشدد، فالصورة النمطية (للحرف المشدد) هو (الحرف الصحيح)، وهو الذي يُقاس عليه (الحرف المعتل)، في حين توجد ثلاث صور للصوت المشدد: (صامت، وصائت، وشبه صائت) ينبغي التفريق بينها من حيث الوصف الصوتي.

الثاني: تكون الصوت المشدد من جزأين يصف القدماء الأول منهما بالسكون والثاني بالتحرك، فالياء في (عربي) عندهم أولها ساكن وثانيها متحرك، وهذه –أيضاً– نتيجة القياس على الصامت المشدد وشبهه ومن ثم حال بيننا وبين تصور حقيقي لوصف الصائت المشدد.

الثالث: التشابه الكبير بين الصائت المشدد وشبه الصائت في الطبيعة الصوتية وفي كيفية النطق.

الرابع: الخلط بين الوصف النطقي للأصوات وبين صورتها في الكتابة، لاسيما أن شبهي الصائت الواو والياء تتحد صورتهما الكتابية مع الصائتين الواو والياء.

الخامس: الخلط –أيضاً– بين مستويات التحليل الصوتي، فوصف الأصوات على المستوى المجرد ينبغي ألا يتداخل في التحليل مع وصفها في إطار التشكيل الصوتي.

الواقع أن التداخل بين المستويين الصوتيين النطقي المجرد والمقطعي لا مناص منه؛ لأنه نابع من الطبيعة الصوتية لياء النسبة؛ وذلك لأن لاحقة ياء النسبة تتألف صوتياً " من فونيمين (مُصَوت قصير وشبه صائت) يتشاطران في بناء النسيج المقطعي السابق واللاحق داخل الأبنية في حالة الدرج " ١٠، فعلى الرغم من توخي الحذر من أجل تلافي الخلط نجده أمراً واقعاً وسأحاول تبيين ذلك فيما يأتي من سطور.

٢–إشكالية التداخل بين المستويين النطقي والمقطعي في وصف ياء النسبة

يتكون الصائت المشدد –كما أوضحنا سابقاً–من جزأين: (صائت + شبه صائت)، وهذا على المستوى الصوتي المجرد أي المستوى النطقي دون التأثر بالمستوى المقطعي، وأن الجزء الأول (الصائت) لا يوصف بالسكون ، وما جاء هذا الوصف عند الأسلاف إلا نتيجة لتوحيد مصطلح (السكون) لينطبق على أكثر من مفهوم واحد، فالصامت وشبه الصائت حين يوصفان بالسكون فهذا يعني أنهما مُشكلان بالسكون، أما حين يصفون الصائت بالسكون فلأنه عندهم لا يقبل الحركة، والحري أن يقال: أن الصائت لا يوصف بالسكون لأنه، وكما لا يمكن أن يوصف الصائت غير المشدد بالسكون لأنه حركة ، فكذلك الصائت المشدد لا يوصف جزؤه الأول بالسكون –أيضاً– لأنه حركة.

أما الجزء الثاني منَ الصائت المشدد فهو شبه صائت، لكنه لا يوصف بالحركة على المستوى الصوتي المجرد أو المستوى النطقي؛ لأنه مستقل في تكوينه الصوتي عنِ الحركة التالية له، فياء النسبة في نحو: (عربي) صائت مشدد مكون من: (صائت+ شبه صائت) وهي منفصلة في إنتاجها الصوتي عن الحركة الأخيرة (حركة الإعراب) التالية لها في النطق، والتحليل المقطعي لياء النسبة يُظهر لنا وجود هذين الجزأين للمشدد كالآتي:

ع َ / ر َ / بـِ /يـــ ُ نْ

١. ص ح / ص ح / ص ح / ص ح ص

ما نلحظه على المقطع الثالث المفتوح (ص ح) اختتامه بالجزء الأول الصائتي، ليبدأ المقطع الذي يليه (ص ح ص) بالجزء شبه الصائتي مُحَركاً بالعلامة الإعرابية منتهياً بالتنوين.

أما إن وُقِفَ على ياء النسب فإن الجزء شبه الصائتي سينضَم إلى المقطع الذي قبله ليقفله، ويُستَغْنى عن الحركة والتنوين كما في التحليل المقطعي الآتي:

بـِ / يــ ُ نْ ← الوقف بـِ يْ

ص ح / ص ح ص ← الوقف ص ح ص

لقد أثار هذا المقطع الأخير المكون لياء النسب عند الوقف استغراب الدكتور عبد الصبور شاهين، فالياء المشددة بحسب وجهة نظره" لا يمكن تصورها في هيئة ياءين مكررتين هكذا (YY) في حالة الوقف، أي حين لا تلحقها علامة إعراب، وليس في العربية مقطع بهذه البنية " ١١ والحقيقة أنها تصير في حالة الوقف (IY) وليس (YY).

ثم أورد حلاً لما رآه مشكلة فاقترح أن أصل ياء النسب هو:" (أي) الموصولة بمعنى (كل)، وهي تفيد الشيوع والاستقصاء في مثل قولنا: أي بشرٍ أو أي رجلٍ من مصر، فالوصف بها حين تلحق بالاسم في مصري صادق على كل من يحمل هذه الجنسية فهو وصف شائع شامل " ١٢

ربما أراد د. شاهين الوصول إلى وصف مقنعٍ لياء النسب أو التوصل إلى حقيقتها الصوتية، لكن افتراضه يقتضي النظر إليها خارج سياقها الصوتي وهذا محال؛ ذلك أن" مبادئ التحليل المورفولوجي تعترف بوجود نوعين من الموفيمات يقال لأحدهما: المورفيمات الحرة Free morphemes ، ويقال للآخر: المورفيمات المقيدة bound morphemes، وهذا النوع الأخير لا تأتي مورفيماته إلا متصلة بغيرها إذ لا يمكن أن تستقل بنفسها، ومن ثم لا يمكن النظر إلى شكلها المقطعي في نفسها منقطعة عما هي ملحقة به من اسم أو فعل"١٣، ولما كانت ياء النسبة عبارة عن " لاصقة صرفية مقيدة " ١٤، فلا يمكن تجريدها عن سياقها، وقد عبر النحاة القدامى عن التحام ياء النسبة بالاسم الذي تلحقه فرأوا أنها تمتزج بما تدخل عليه حتى تصير كجزء منه" ١٥

كما أن ما ينبغي التركيز عليه من اللاحقة الصرفية هو الجزء الملتصق بنهاية الكلمة، وكيفية وصفه وتحليل مدى تأثيره على بناء الكلمة، أما جزء اللاحقة الأخير الذي يوقف عليه فمن غير المجدي التساؤل عن كيفية نطقه سواءٌ أكان متحركاً أم ساكناً موصولاً بغيره أم موقوفاً عليه.

ثم ما المسوغ الصوتي أو التاريخي الذي يجعلنا نسلم بتطور أو تغير ياء النسب من موقع البداية في قولنا: أي رجل من مصر إلى موقع النهاية لتصبح: مصري؟ وهل يكفي وجود ملمح مشترك بينهما يكمن في دلالة الشيوع والاستقصاء كما ذكر؟ أعتقد أن هذا الافتراض لا يبدو مقنعاً، فلو كان الافتراض مستنداً إلى أصل تاريخي مدعماً بأدلة وأمثلة حقيقية من تاريخ اللغة لكان مقبولاً، كالذي أورده المستشرق فليش في دراسته للواحق الصرفية الوظيفية من الناحية التاريخية، فقال: إن اللاحقة الكسرة الطويلة (i) كانت تشير

قديماً إلى النسب، ثم اتخذت هذه اللاحقة (i) في العربية الفصحى صورة أخرى هي (iyy)؛ أي أنها لم تكن مضعفة ثم تطور النطق بها إلى التضعيف ١٦.

إن هذا التطور التاريخي له ما يسوغه، إذ نجد نحاتنا القدامى عللوا تشديدَ الياء بخشية اللبس بينها وبين ياء المتكلم فكأني بهم أرادوا أنهما – أي ياء المتكلم وياء النسبة – كانت متطابقتين ولما رغبوا في التفريق بينهما جعلوا إحداهما وهي ياء النسبة مشددة وتركوا الأخرى دون تشديد، فلعل في تعليلهم هذا إشارة إلى أن ياء النسبة تطورت أو اتخذت شكلاً آخر لغرض المخالفة.

بل لقد حرصوا كثيراً على تشديد الياء الدالة على النسبة وبالغوا فيه لدرجة أنهم في بعض اللهجات كانوا ينطقونها صوتاً آخر قريباً من الياء من ناحية المخرج هو (الجيم)، وهذه الخاصية في نطق الياء المشددة تُسمى العجعجة "وهي من صفات القبائل البدوية التي حرصت على تفخيم الياء فصارت جيماً "١٧، يقول سيبويه " وقالوا في الياء في الوقف: سعدج يريدون: سعدي، فإنما ذكرتُ لك هذا لتعلم أنهم قد يطلبون إيضاحاً بنحو من هذا الذي ذكرتُ لك " ١٨ فمعنى قوله: إنهم يطلبون إيضاحاً أي زيادة في الوضوح السمعي للياء المشددة الموقوف عليها المعرضة للخفوت الصوتي في هذا الموقع من السلسلة النطقية، ولا يختص الأمر بياء النسبة فحسب بل يشمل كل الياءات المشددة، وذلك " لأن الياء خفية فإذا سكت عندها كان أخفى ...فأبدلوا مكانها حرفاً من موضع أكثر الحروف بها مشابهة " ١٩ أي الجيم .

وهذا ما أكده ابن جني أيضاً بقوله: إن " بعض العرب إذا شددت الياء جعلتها جيماً " ٢٠ يعني إذا بالغت في التشديد تبدو صوتاً قريباً من الجيم؛ وذلك لاتحاد المخرج فهما من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى ٢١، وقد وضح جان كانتينو طريقة النطق في هذه اللهجة بأن" تضعيف الياء في هذه اللهجات قد أدى إلى حدوث شدة جزئية في هذا المضمار أثناء زمن النطق به"٢٢ مما جعل الناطق يتجه بالنطق نحو الجيم.

وكل ذلك لأنهم استشعروا ضعفها صوتياً في هذا الموقع مما يفقدها دلالتها، فنحوا في نطقهم للياء المشددة إلى الجيم بغية توضيحها في النطق عند الوقف عليها، فلا إشكال في طبيعتها الصوتية ولا المقطعية عند الوقف عليها كما ذكر الدكتور شاهين، إنما الأمر راجع إلى ضعف وضوحها السمعي بسبب موقعها في السياق الصوتي، فإذا ما احتاج الناطق بها إلى التنبيه على وجود معنى النسب –الذي لا يُفهم إلا بالتشديد– فإنه يتجه إلى الضغط على موضع النطق وتضييق مجرى الهواء بمقدار أكبر منه في حالة تكون الياء وقد يبالغ في ذلك لتتكون الجيم بدلاً منها .

وبعد، فهذا وصف صوتي تحليلي للياء المشددة على المستويين الصوتي المجرد والمقطعي، وهو الجانب الأول من دراسة الخصائص الصوتية لياء النسبة، وعليه يقوم الجانب الثاني وهو وصف التغييرات التي تطرأ على المنسوب إليه.

٣- التغييرات الصوتية في صيغة المنسوب إليه

لقد أسهب النحاة القدامى في شرح كيفية صياغة الاسم المنسوب إليه والتغييرات المصاحبة لذلك، والبحث في أسبابها ودواعيها، ذلك أن الأمر لا يتم -فقط- بإلصاق ياء النسبة المشددة آخر الاسم ليكون منسوباً إليه ، بل يحتاج الوصول إلى صيغة المنسوب إليه -غالباً- إلى تغيير في أصوات الكلمة لتتلاءم مع هذه اللاحقة التصريفية الوظيفية، وهي - كما وصفناها سابقاً - عبارة عن صائت مشدد يتطلب تتابعاً صوتياً ينسجم مع البنية الصرفية التي يُلحق بها، فمن المعلوم أن نظام اللغة يقتضي التأثير والتأثر بين عناصرها؛ وذلك لأن "الصوامت تتجمع مع الحركات لتكون المقاطع، والمقاطع تشكل معاً مجموعاتٍ وجملاً ودوائرَ كلامية، فإذا تجمعت الأصوات على هذا النحو أثر بعضها في بعض وتعدلت من وجوه كثيرة " ٢٣

وقد أجمل ابن السراج أسباب تلك التغييرات بقوله: " أن تخرج الكلمة إلى ما يستثقلون من اجتماع الكسراتِ والياءاتِ وحروفِ العللِ " ٢٤، فيُتجنب الثقل أو التنافر الصوتي أو توالي الأمثال أو ما إلى ذلك، ولذلك يكون الاضطرار إلى استبدال صوت بآخر، أو تقصير صوت ما، أو الاستغناء عن آخر، إلى أن تصير بنية الكلمة ملائمة ومتناسبة صوتياً مع لاحقة النسبة، ومن ذلك أيضاً أن النسب " يستتبع إلغاء لواحق النوع والعدد، بل إنه يستتبع اختصاراً في الكمية " ٢٥

والاسم المنسوب له خمس حالات ناتجة عن إلصاق لاحقة ياء النسب به، أولها: ما سلم بناؤه من التغيير مثل: مالكي، والثانية: ما غُير منه حركة مثل: نَمَري نسبةً إلى نَمِر، والثالثة: ما قُلب فيه حرف قبل الياء مثل: هُدَوي، والرابعة: ما حُذِف منه مثل: حضرمي وفاطمي وحنفي، أما الخامسة فما كان محذوفاً منه قبل النسب نحو سنوي ٢٦.

ولما كان هذا الجانب من دراستي يُعنى بالخصائص الصوتية لياء النسبة وما يتعلق بها من تغييرات صوتية فإنني سأسلط الضوء على التغييرات الصائتية وشبه الصائتية، فخرج من البحث الحالة الأولى لعدم وجود تغيير بها، وكذلك الحالة الأخيرة لأن الحذف مفترض قبل الإلصاق بياء النسب، والدراسة تقوم على تحليل البنية في صورتها الحالية وليس النظر إلى ما كانت عليه، لذا اخترت من حالات الاسم المنسوب إليه حالات معينة ضممتها في نقطتين اثنتين ، الأولى: تتمثل في التغيير على مستوى الصوائت القصيرة، أما

الثانية: فتشمل كل تغيير تسببه ياء النسبة للصوائت الطويلة وأشباه الصوائت، وكلها تدخل ضمن التغيير الصائتي وشبه الصائتي.

١/٣ تغيير الصوائت القصيرة في المنسوب إليه

وذلك نحو النسب إلى: إِبِل ونَمِر ودُئِل، فعند إلحاق صائت النسبة المشدد بكلمة (إِبِل) يحصل توالٍ لصوائت قصيرة متماثلة، وهي تمثل نواة كل مقطع من المقاطع المتتابعة، وهذا يسبب صعوبة في النطق، والأصوات كلما تباعدت مخارجها كان ذلك أسهل في الانتقال من صوت إلى آخر أو كما قال سيبويه:" اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد " ٢٧

وفقاً لذلك فإن أصعبها (إِبِل) لأن لدينا كسرتين في المقطعين الأول والثاني للكلمة، ثم يأتي صائت النسبة المشدد فيلتصق باللام، فتُحرك اللامُ بجزئه الأول (الكسرة)، فيتوالى صائتان قصيران بعدهما صائت مشدد الذي أوله –أي الجزء الأول من تكوينه– صائت من النوع نفسه (كسرة)، أو لنقل تتوالى ثلاث كسرات قصيرات على النحو التالي:

ءِ / ب ِ / ل ِ / ي ُ نْ

تُحولُ كسرة المقطع الثاني إلى فتحة فيقال: إِبَلي لتصبح عملية النطق أكثر تناغماً وانسجاماً بوجود هذه المخالفة، ولأن الكلمة ثلاثية المقاطع –وثلاثتها من النوع القصير المفتوح نفسه– تزداد صعوبة الانتقال بين الحركات المتماثلة المتتالية فكان تحويل إحدى الكسرات إلى فتحة أيسرَ في النطق من بقاء هذا التماثل، وقد اختاروا الثانية (الوسطى) لتحقيق ذلك التناغم.

ولئن كانت النسبة إلى إِبِل بهذه الصعوبة فإن نَمِر ودُئِل ربما كانتا أقل عسراً منها في النطق لوجود اختلافٍ بين الصوائت فليست كلها من نوع الكسرة، لكن الأقرب إلى لاصقة النسب هي الكسرة فأرادوا المخالفة هنا أيضاً يقول ابن يعيش معللاً ذلك: "وإنما فتحوا العين استثقالاً لتوالي الكسرتين والياء في اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلا واحد " ٢٨.

أما إذا كانت مقاطع الكلمة غير متشابهة كالسابق، وكانت حركاتها غير متماثلة ولا متتالية فلا حاجة للتغيير عند النسبة إليها، وذلك مثل: " تَغْلِب ويَثْرِب مما هو على أربعة أحرف، فالباب أن تأتي به على لفظه من غير تغيير فتقول: تَغْلِبي ويَثْرِبي ومَغْرِبي؛ لأن فيه حرفين غير مكسورين "٢٩

والغريب أنهم قد يُغَيرون من الفتحة إلى الكسرة فيسعون إلى توالي الكسرات بدلاً من الهروب منها، كالذي ذكره النحاة من أن " بعضهم يقول في الصعِق: صِعِقي يدعه على حاله ويكسر الصاد فهذا من أجل حرف الحلق " ٣٠ والأغرب من ذلك التعليل، فلا أدري كيف يكون الانسجام بين الحرف الحلقي والكسرة في حين أن الواقع الصوتي يقول إن ما

يناسب حرف الحلق من الصوائت هو الفتحة وليس الكسرة ؛ لأن " كل أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقي تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعاً وتلك هي الفتحة " ٣١

لعل الأوْلى أن نفسر هذا التغيير الصائتي بالرجوع "إلى ذلك القانون العام أو الظاهرة العامة التي نسميها بانسجام أصوات اللين في الكلمة الواحدة (Vowel Harmony)، وهي ظاهرة من ظواهر التطور في حركات الكلمة، فالكلمة التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين هذه الحركات " ٣٢ ولا علاقة لحرف الحلق باختيار الكسرة فالأمر شبيه بما " رُوِيَ عن تميم وأسد أنهم كانوا ينطقون باطراد كلمات مثل: بِعير شِهيد زِئير بكسر الحرف الأول ، وليس هذا في الحقيقة إلا نوعاً من الانسجام بين حركات هذه الكلمة، وعلى هذا لا معنى لما يشترطه بعض اللغويين من أن الحرف الثاني في مثل هذه الكلمات يجب أن يكون من حروف الحلق، ويظهر أن الراوي قد سمع من تميم كلمات تصادف أن كانت مشتملة على حروف الحلق "٣٣

كذلك الحال فيما يتعلق بتغيير فتحة المقطع الأول من كلمة صَعِق إلى كسرة، فالأمر لا يعدو كونه سعياً وراء الانسجام الصوتي بين حركات المقاطع المتتالية وإن أدى ذلك إلى توالي كسرات في الاسم المنسوب إليه، فكما يسعون إلى المخالفة للتيسير النطقي أو الانسجام الصائتي نجدهم يهدفون إلى المماثلة أحياناً للسبب نفسه ومثل ذلك أنهم " قالوا في النسب إلى بَصْرة بِصْرِي فالكسر من أجل الياء " ٣٤

٢/٣ تغيير الصوائت الطويلة وأشباه الصوائت في المنسوب إليه

ويندرج تحت ذلك ما يلي:

٢/٣/أ النسب إلى نحو ربيعة وجُهينة

كثيراً ما يكون التفريق غير دقيق عند القدماء بين الصوائت وأشباهها من حيث الطبيعة الصوتية، لذا نجدهم أحياناً يساوون بين التغييرات الحاصلة للمنسوب إليه الذي يحتوي على واو أو ياء سواء أكانا صائتين أو شبهي صائتين، ربما استناداً إلى وجود تشابه كبير بين الصوائت وأشباهها، وأصدق مثال ذلك إرجاعهم أسباب الثقل في النسب إلى فَعيلة وفُعَيْلة إلى وجود (الياء)" مع كسر ما قبل علم النسبة وياءي النسبة، وكل ذلك من جنس واحد فاستُثْقِلَ اجتماعها، والنسب باب تغيير فحذفوا الياء تخفيفاً " ٣٥

من المعلوم أن وجود صوت ما في موقع سياقي معين قد يكون سبباً في إضعافه ومن ثَم يجعله عرضة للتغيير ٣٦ الذي قد يكون حذفاً أو إبدالاً، لاسيما إن كان من نوع الصوائت أو أشباهها، وهذا ما يحدث عند النسبة إلى كلمة تشتمل في داخلها على صوائت أو أشباه صوائت حيث تتأثر بسبب موقعها بالعملية الإلصاقية اللازمة للإتيان بالنسبة،

وأقصد بها تلك الحالات التي يُغير فيها المقطع ما قبل الأخير– المفصول بينه وبين لاحقة النسب مقطع واحد– أو الأخير الذي يتوجب أن تتصل به لاحقة النسب ، فيحدث التغيير بسبب الموقع أولاً ،وبسبب طبيعتها الصوتية المعرضة للتغيير ثانياً .

يقول سيبويه في باب سماه (ما حَذْفُ الياء والواو فيه قياس):" وذلك قولك في رَبيعة: رَبَعي، وفي حَنيفة: حَنَفي، وفي جُذيمة: جُذَمي، وفي جُهَيْنة جُهَني، وفي قُتَيْبة قُتَبي، وفي شَنوءة شَنَئي" ٣٧ فما وصفه بالحذف القياسي هو في الحقيقة تغيير في المقطع ما قبل الأخير الذي تكون من أصوات لين مختلفة عن بعضها فالياء في ربيعة وحنيفة (كسرة طويلة)، بينما في جُذَيْمة وجُهَيْنة وقُتَيْبة (شبه صائت) أي إنه صوت لين ولكنه ليس من نوع الياء في حنيفة، أما الواو في شنوءة فهي (ضمة طويلة).

وقد وصف المبرد ضعف الياء في هذا السياق الصوتي بأنها حرف ميت قائلاً: إن" الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز لأنه حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر للإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا الياء الساكنة لذلك " ٣٨ فهي ليست ضعيفة لأنها ساكنة وحسب وإنما لوجودها ضمن هذا التتابع الصوتي المكون منها ومن الياء المشددة كما سبق أن وصفت، ثم يقول:" فإذا كانت الياء متحركة لم تحذف وذلك في قولك في حميَر: حِمْيَري وفي عشير عِشْيَري" ٣٩.

كما استعمل سيبويه قبله هذين اللفظين (حي وميت) في مقابل متحرك وساكن لتعليل حذف ياء ربيعة مقارناً بين الياء الساكنة التي حُذفت لأنها ميتة وبين المتحركة التي لم تحذف في إشارة منه إلى قوتها وتمكنها٤٠، وهذا ما أثبته المحدثون أيضاً من أن الصوت الأضعف هو الأكثر عرضة للتغيير فعندما "تتبادل وحدتان أصواتيتان (فونيمان) التأثير بوجه أو بآخر فإن أضعفهما بموقعه في المقطع أو بقوته النطقية الخاصة هو الذي يتحمل تأثير الآخر " ٤١

والحقيقة أن التتابعين مختلفان، والجهد النطقي بين النموذجين غير متساوٍ؛ فنحن مع الياء الساكنة ننتقل في النطق من الياء إلى الصامت الأخير في المنسوب إليه وهو محرك بالصائت المشدد (ياء النسبة) وهنا تكمن الصعوبة، وذلك للتشابه الصوتي بين شبه الصائت الياء وبين الصائت المشدد الكسرة، أما في حالة تحرك الياء فالذي ننطقه قبل الحرف المحرك بالصائت المشدد (آخر الاسم المنسوب) هو الفتحة وهذا أيسر في النطق لوجود اختلاف في الطبيعة الصوتية بين الفتحة وكسرة الصائت المشدد فتسهل عملية الانتقال بينهما في النطق.

والذي حدث عند النسبة إلى حنيفة وشنوءة هو استبدال الصائت الطويل (الكسرة أو الضمة) بفتحة قصيرة انسجاماً مع فتحة المقطع السابق، ومخالفةً لكسرة المقطع اللاحق كالآتي:

رَ /بِ /ع ِ /يُ ن ← رَ /بَ /ع ِ /يُ ن

شَ /نُ /ءِ /يُ ن ← شَ /نَ /ءِ /يُ ن

ص ح /ص ح ح /ص ح /ص ح ص ← ص ح /ص ح /ص ح /ص ح ص

نجد الشكل النهائي للمقطع ما قبل الأخير للمنسوب إليه يتضمن صائتاً من نوع آخر أي فتحة قصيرة –وهي الأخف كما نعلم –اسْتُغْنِيَ بها عن الأصوات المسببة للثقل، فعندما "ينطق الإنسان أصوات اللغة يميل إلى أن يحصل على الحد الأقصى من التأثير بالحد الأدنى من الجهد، وهذا هو السبب في أننا نحرص ونحن نجمع الأصوات على الاقتصاد بقدر الإمكان في الحركات المخرجية التي ليست ضرورية للتأثير الصوتي المطلوب " ٤٢

٢/٣/ب النسب إلى المقصور والمنقوص

عند النسب إلى الاسم المقصور أو المنقوص يلتقي الصائت –ألفاً كان أو ياءً – بصائت النسبة المشدد دون فاصل بصامت وهذا ما كان يطلق عليه النحاة القدامى التقاء ساكنين أولهما حرف مد، والإجراء المتبع عادةً للتخلص من التقائهما حذف أولهما، وهو هنا الألف آخر الاسم المنسوب إليه ، و يُعللُ حذفُ الألف بأنها " ساكنة والياء الأولى من ياءي النسب ساكنة " ٤٣ ويتضح ذلك إذا زاد الاسم على أربعة أحرف نحو: حُبارى وجُمادى فإن الحذف واجب فيقال: حُبارى وجمادى ؛ لأن الاسم يزداد ثقلاً بازدياد عدد حروفه فكان الحذف ألزم ، بينما اتخذ التخلص من هذين الساكنين – إن سلمنا جدلاً بكونهما ساكنين– شكلاً آخر أي إبدال الأصوات وهو ما سموه بالقلب، وذلك إذا كان الاسم المقصور ثلاثياً نحو: هدى و عصا، فإن النسبة إليه تقتضي قلب آخره واواً فيقال: هُدَوِي، عَصَوِي ٤٤.

النسب إلى الاسم المقصور ينتج عنه التقاء آخره الصائتي (الفتحة الطويلة) بصائت النسبة المشدد فيصعب نطقهما متتاليين فتُبدل الفتحة الطويلة بصوت أكثر سلاسة وانسجاماً، فعند النسبة إلى هدى– على سبيل المثال– المنتهي بفتحة طويلة تضاف إليه ياء النسب وهي عبارة عن صائت مشدد، فتلتقي الفتحة الطويلة بكسرة المشدد فتُقَصر الأولى ويؤتى بشبه الصائت (الواو) لتصحيح البناء المقطعي ليُحرك بالكسرة المشددة التي هي جزء من ياء النسب كالآتي:

هُ د َ + ِ ى ← هُ دَ و ِ يُ ن = هُدَوِي

أما مع المنقوص نحو: (الرامي) فيقول سيبويه: إن الياء تذهب إذا جئت بياءيٍ الإضافة؛ لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان، ولا تحرك الياء لأن هذه الياء إذا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجر فتقول: رامى ٤٥، ويوضح مقدار الصعوبة موازناً بين المنقوص والصحيح الآخر لتقريب الصورة فيقول: " وكان الأصل أن تقول: قاضيي ورامييي ويرمييي، كما تقول في النسبة إلى حاكم حاكمي وإلى يضرب يضربي، غير أنهم استثقلوا الكسرة على الياء المكسور ماقبلها فحذفوها، ثم حذفوا الياء لسكونها وسكون الياء الأولى من النسب " ٤٦

الواقع أن ياء النسب المشددة تلتقي الصائت الطويل في آخر الاسم فيحذف هذا الأخير، ويحرك ما قبلها بكسرتها كالآتي:

رَ مِ + ِ ى رَ م؟ + ِ ى رامى

وبعد، فقد تبين لنا من كل ما سبق الخصائص الصوتية لياء النسبة والتغيرات الصرفصوتية المصاحبة لصياغة الاسم المنسوب إليه، وهي كلها تدخل ضمن الجانب الشكلي دون التطرق للجانب الدلالي أو السياقي الذي سأشرع في دراسته فيما يلي من صفحات هذا البحث.

الخصائص الدلالية لياء النسبة

تكتسب صيغة المنسوب إليه دلالتها الصرفية من إلحاق ياء النسبة، ويُعرفُ الاسم المنسوب إليه بأنه الاسم " الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها " ٤٧، بيد أن البحث في الخصائص الدلالية يقتضي البدء على نحو منطقي تسلسلي، أي من فهمنا للمعنى اللغوي للنسبة كما تذكره المعاجم، وكيف تطور هذا المعنى وتفرع إلى دلالات أُخر، ومن ثم ننظر في الاصطلاح الصرفي وكيفية توظيف هذه الدلالة الأولية المعجمية في المجال اللغوي.

معنى النسبة في اللغة

النِسبة والنسبة والنسب القرابة، والنسبة بالكسر مصدر الانتساب بينما النُسبة بالضم الاسم، ثم إن النسبَ يكون بالآباء ويكون بالبلاد ويكون بالصناعة، وتقول: نسبتُ الرجل أنسُبه نِسْبةً ونَسَبَاً إذا ذكرت نسبه، وانتسب إلى أبيه أي اعتزى. ٤٨

فالمعنى اللغوي للنسب يكمن في الدلالة الاجتماعية المعبرة عن العلاقات بين الأشخاص أو بلدانهم أو مهنهم ووظائفهم، وقد قيل إنها في الآباء خاصة ٤٩ فدلالة النسب في الأصل محصورة في علاقة الابن بأبيه والانتساب إليه حين يقال: فلان ابن فلان أي من صلبه وهذا هو نسبه، ثم توسعت الدلالة لتشمل القبيلة إذا قيل: فلان من قبيلة كذا أي منتمٍ إليها ومنسوب إليها ، ثم اسْتُعْمل النسب في مطلق الوصلة بالقرابة يقال: إن بينهما نسباً أي قرابةً، ومن هنا استُعير معنى النسبة في المقادير لأنها وصلة على وجه مخصوص فيقال:

تؤخذ الزكاة بنسبة الحاصل أي بحسابه ومقداره، ونسبة العشرة إلى المئة العُشر، أي مقدارها العُشر ٥٠

معنى النسبة في الاصطلاح

من ذلك المعنى اللغوي أُخِذَ المعنى الاصطلاحي للنسبة بأنها " إيقاع التعلق بين الشيئين " ٥١، فالياء المشددة تدل على الانتماء أو على العلاقة بين الشيئين ٥٢ وهذا ما ذكره النحاة من أن الدلالة تنحصر في علاقة بين طرفين يسمى أحدهما منسوباً والآخر منسوباً إليه، على أن منهم من يرى أن مصطلح النسب أو النسبة ينبغي أن يكون دالاً فقط على الانتساب إلى الآباء، وأن ثمةَ مصطلحاً آخر يُعد أعم وأشمل في الإحاطة بأمثلة هذا الباب وهو مصطلح الإضافة ٥٣

فما الذي تعنيه الإضافة؟ وما الذي جعلهم يستعملونها للدلالة على النسب في أغلب الأحيان؟

إن الإضافة أيضاً تعني النسبة في عُرف النحاة ، فهي علاقة بين اسمين يُسمى أحدهما مضافاً والآخر مضافاً إليه ، "والمضاف إليه كل اسم نُسب إليه شيء بواسطة حرف جر " ٥٤ لا يخفى أن التبادل الدلالي بين المصطلحين يبدو جلياً واضحاً، إذ إن الإضافة نسبة شيء إلى شيء والنسبة إضافة شيء إلى شيء، وقد قيل إن الإضافة عند النحاة هي ربط اسم بآخر على وجه يفيد التحديد أو التخصيص، وعند الحكماء نسبة بين شيئين يقتضي وجود أحدهما وجود الآخر كالأبوة والبنوة والأخوة والصداقة، والتضايف الإضافة بمعناها عند الحكماء، ويسمى من بينهما تلك النسبة متضايفين ٥٥

من أجل ذلك نجد سيبويه يُعَنْوِنُ باب النسبة في كتابه كالآتي: " هذا باب الإضافة وهو باب النسبة " ثم يقول:" اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجلٍ فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقتَ ياءَيِ الإضافة، فإن أضفته إلى بلدٍ فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة " ٥٦، وقد يشير هذا إلى عدم استقرار المصطلحات في زمن سيبويه لاسيما أن مصطلح الإضافة يدل على باب نحوي يقع ضمن المجرورات من الأسماء واستعماله للدلالة على باب آخر صرفي لا مسوغ له، وربما كان من الأولى الاكتفاء بمصطلح النسبة وهو موجود أصلاً فلا داعي لإقحام مصطلح الإضافة واستعمالهما معاً، ناهيك عن إطلاق مصطلح الإضافة– أيضاً– على ياء المتكلم يقال: ياء الإضافة، وعلى حروف الجر كذلك فيقال: حروف الإضافة ٥٧

غير أننا بقليل من التأمل نعذر سيبويه على ذكره المصطلحين معاً ليوضح أحدهما الآخر لما ذكرته من التقارب الدلالي بين الإضافة والنسبة ، ثم إننا نجد مسوغ ذلك عند النحاة أنفسهم عندما شرحوا معنى النسبة وعلاقتها بالإضافة فقالوا إنها " إضافة من جهة

المعنى، وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ؛ وذلك أنك في الإضافة تذكر الاسمين وتضيف أحدهما إلى الآخر نحو: غلامِ زيدٍ وصاحب عمرو، وفي النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده ثم تزيد عليه زيادة تدل على النسب وتكتفي بتقدم الموصوف عن ذكر المنسوب وذلك أن يزاد في آخر المنسوب إليه ياء مشددة " ٥٨

بل هناك من يرى أن النسبة هي إضافة معكوسة باعتبار ترتيب المنسوب والمنسوب إليه؛ لأن المضاف وهو الغلام في قولك: غلام زيدٍ هو المنسوب وهو مُقدم، والمضاف إليه وهو زيد هو المنسوب إليه وهو مُؤَخر، والنسبة بالعكس فإن تَغْلِب في تَغْلِبي هو المنسوب إليه وهو مُقَدمٌ، والياء قائمة مقام الرجل المنسوب وهي مؤخرَة. ٥٩

كما أن اختيار الياء في النسب أتى من هذا المنطلق وهو وجود تقارب دلالي بين النسب والإضافة، وإنما فَرقوا بينهما لفظياً بتشديد في ياء النسب " لأن النسب أبلغ من الإضافة فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى " ٦٠، فضلاً عن أن هذا التقارب الدلالي بين النسبة والإضافة هو ما جعل الكوفيين يعتقدون أن ياء النسب المشددة اسمٌ وليست حرفاً ٦١

وفيما يتعلق بالدلالة التي تكونها لاصقة النسب التصريفية هناك من يصنفها إلى دلالة أصلية وهي النسبة أو الإضافة وإلى دلالات أخَرَ فرعية تندرج كلها تحت الدلالة الأم، وهذه الدلالات الصغرى أو الفرعية قد تكون جنسية أو مكانية أو نوعية أو عقدية أو مهنية أو هيئية،٦٢ وهي التي ذكر بعضها سيبويه عندما قال إنك " إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة " ٦٣ وقد عُد هذا التنوع الدلالي نوعاً من الإنجاز الاشتقاقي في الدراسات اللسانية الحديثة ٦٤ حاملاً في طياته دلالة الانتماء أو العلاقة بين المنسوب والمنسوب إليه بوصفها الإطار الشامل لكل هذه الدلالات المتولدة من اتصال ياء النسبة .

من ذلك كله ندرك أن دلالة النسب قوية واضحة، وهي مستمدة من اللاحقة التصريفية الياء المشددة التي تُلْصق بآخر الاسم ولهذا ما يؤيده في علم اللغة "فإذا وجدت كلمة على درجة عالية من قوة التعبير واشتملت هذه الكلمة على لاحقة ما فالذي يحصل أن اللاحقة تتشرب هذه التعبيرية إلى حد أن تمتصها كلها لتصير عنصر الكلمة المعبر " ٦٥، والأمر يتعدى الدلالة الصرفية للمنسوب إليه ويتخذ أبعاداً تتعدى المعنى الوظيفي للصيغة على مستوى البنية إلى الوظيفة التركيبية على مستوى الجملة، لأن ياء النسبة لاصقة تصريفية ذات وظيفة مزدوجة الأولى : صرفية دلالية وقد ذكرت أهم ما تتضمنه في الإطارين المعجمي والاصطلاحي، والثانية نحوية تركيبية سأشرع في تناولها بالدراسة والتحليل .

الخصائص التركيبية لياء النسبة

من الأمور المقررة في اللسانيات الحديثة أن اللواصق التصريفية كلها –ومن بينها ياء النسبة– تقوم بوظائف نحوية إلى جانب وظائفها الصرفية، أي إنها إن لم تؤد وظيفة نحوية تُعد لاصقة اشتقاقية لا تصريفية. ٦٦ فلاحقة مثل ياء النسبة عندما تتصل بالاسم تمنحه دلالة صرفية كما أنها تُخوله للعمل السياقي داخل التركيب اللغوي، ولعل من الأجدر أن أشير إلى نوعين من التحولات السياقية التي تحدث للاسم بعد إلحاق ياء النسبة به، النوع الأول :يمكنني أن أسميه بالتحول السلبي؛ وذلك لأن ياء النسبة تسلب الاسم حالة نحوية ما، أو تُغير من فصيلته النحوية كالتحول من التأنيث إلى التذكير ومن التعريف إلى التنكير، وهذا تأثيرٌ لياء النسبة على المستوى النحوي؛ لما يقتضيه إلحاقها من تغيير وحذف للكلمة يجعلها تُعامَل وكأنها " كلمة جديدة مفصولة عن سابقتها، فعندما تدخل على ما كانت متصلة به تاء التأنيث وممنوعاً يُصرفُ؛ لكونه خالياً منها، فأصبح لفظة جديدة لا تحمل بعض سمات سابقتها، وكذلك الحال في صيغ منتهى الجموع، فعندما نقول: (كتاتيبُ) نكون قد قصدنا الجمع، ولكن كلمة (كتاتيبي) تعني شخصاً منسوباً إلى تلك الكتاتيب فمدلولها إذن شخصٌ مفردٌ " ٦٧ فإلحاق ياء النسبة أزال سببَ منع الصرف وتحول الاسم الممنوع من الصرف في السياق إلى اسم مصروف بعد تجريده من خاصيته أو فصيلته النحوية، كما أن النسبة إلى العلم تُصَيره نكرة ، نحو النسبة إلى زيدٍ –وهو علم معرفة كما نعلم– فيصبح زيديُ، إذ يمكن أن تدخله أداة التعريف ٦٨ بعد النسبة فنقول: الزيدي، وهذا تحول من فصيلة نحوية إلى أخرى بفعل لاحقة النسبة .

أما النوع الآخر من التحولات السياقية فهي تلك التغييرات التي تجعل الاسم بفضل ياء النسبة عاملاً فيما بعده، مكوناً معه تركيباً ما كان ليوجد لولا اتصاله بياء النسبة، فضلاً عن توفر شروط سياقية معينة تحدد مقومات الجملة التي يمكن للمنسوب أن يؤدي ضمنها وظيفة الفعل، أو بالأحرى وظيفة المشتق العامل عمل الفعل.

الوظيفة النحوية للمنسوب إليه

من المعلوم أن الوصف المشتق أو ما يؤول به يعمل فيما بعده رفعاً أو نصباً كما يعمل الفعل، ولكن يشترط لعمله أن يعتمد على استفهام أو نفي أو وصف ٦٩، بناءً على ذلك فإن المنسوب إليه (المؤول بالمشتق) يقوم بوظيفته النحوية ضمن نوعين من التراكيب، الأول: ذلك التركيب الإسنادي الذي يُعرف "بالجملة الوصفية"، أما الثاني: فيدخل في باب ما يسميه النحاة بالنعت السببي، سأتناولها بالشرح والتحليل فيما يلي.

١-الوظيفة النحوية للمنسوب إليه في إطار الجملة الوصفية

تُعرف الجملة الوصفية بأنها تلك الجملة المكونة من" مبتدأ وقع وصفاً مشتقاً أو مؤولاً به، مفرداً، قد أُسْنِدَ إلى مرفوعه الظاهر أو الضمير المنفصل المثنى أو المجموع التالي له " ٧٠ والوصفية نسبة إلى الوصف، كما نُسبت الجملة الاسمية إلى الاسم والفعلية إلى الفعل، والمراد بالوصف جميع المشتقات الوصفية: اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، ومن" الابتداء بالمشتق: أضارب الزيدان؟ وما مضروب الزيدان وأذاهبة جاريتاك؟ وأكريمة نساؤكم؟ ٧١ وكذلك "هل حسن الوجهان؟ وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في غيره؟" ٧٢

ولما كان المنسوب الذي نحن بصدد دراسته يجري مجرى ذلك الوصف المشتق، فقد أدى الوظيفة النحوية نفسها؛ ولذلك قيل: "أقرشي قومك؟ وأقرشي أبواك؟ وهذه الأمثلة من أمثلة سيبويه، ولو جُعل مكان الهمزة منها حرف نفي لم يختلف الحكم " ٧٣

يُشترط لتكوين الجملة الوصفية إذن أن يُسبق الوصف أو ما جرى مجراه باستفهام أو نفي ، وأن يكون مفرداً كما في الأمثلة السابقة، وقد فصل د. علي أبو المكارم الحديث عن هذه الشروط موضحاً أنها شروط عمل اسم المفعول نفسها ، فالمنسوب إليه يعمل عمل الفعل المبني للمجهول فيعلاب المرفوع به نائباً للفاعل "سواء كان مقترناً بأل أو مجرداً منها، ومقتضى ذلك أن للمنسوب الواقع عنصراً إسنادياً في الجملة الوصفية أسلوبين متميزين، الأول: أن يقترن بأل ويُشترط فيه شرطان: ١- أن تكون أل موصلة لا عهدية ٢- التزام الإفراد، والثاني: أن يتجرد منها، ويُشترط فيه بدوره شرطان: ١- التزام الإفراد ٢- أن يعمل عمل الفعل، أي أن يتحقق فيه التكبير وعدم الوصف والاعتماد على نفي أو استفهام دون بقية ما يعتمد عليه وتأخر المعمول، وهكذا يمكن أن يقال مثلاً: النحوي أساتذتُنا، والأدبي اتجاهاتُنا، كما يمكن أن يقال: ما مصري أولئك الذين يبيعون أوطانهم للعدو، وهل عربي الخونة لآمال أمتهم؟ "٧٤

والجدير بالذكر أن المخالفة العددية بين ركني الإسناد في الجملة الوصفية شرط أساسي وخصيصة بارزة من خصائص الجملة الوصفية التي لولاها لصارت الجملة اسمية لا وصفية نحو قولنا: القرشيان أبواك أو أقرشيان أبواك؟ ٧٥

ولكن، ما سر التقارب بين المنسوب إليه واسم المفعول حتى يعمل عمله؟

إن التشابه بينهما أو التقارب الدلالي يكمن في أن الاسم المنسوب يتضمن معنى المشتق الذي يعمل عمله (اسم المفعول)؛ فقولنا : تميمي وبصري على تأويل: منسوبٍ ومعزو، أي بمعنى اسم المفعول؛ ذلك لأن منسوباً ومعزواً من أسماء المفعولين، تقول: نسبته فهو منسوب، وعزوته فهو معزو " ٧٦ هذا فضلاً عن التقارب الدلالي بين المنسوب إليه

والوصف عموماً ، وهو الأمر الذي سوغ الوظيفة النحوية، وقد أوضح الرضي ذلك بقوله: "واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه، يصير الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرد عنها، فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها، فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل والصفة المشبهة " ٧٧

إن المنسوب إليه يشبه المشتقات الوصفية في كونه يصف ذاتاً غير معينة والمشتقات تشبه الفعل لفظاً ومعنًى فعملت عمله، ولذلك فالمنسوب يشبه ما يشبه الفعل ولا يشبه الفعل مباشرة، أو لنقل إن المشابهة بين المنسوب إليه والفعل غير مباشرة، ولعل هذه المشابهة غير المباشرة بين المنسوب إليه والفعل هي ما جعلت بعض الباحثين لا يبدو مقتنعاً بقضية عمل المنسوب عمل الفعل، بل يراها بعيدة تستلزم التقدير والتأويل، وربما التعسف فيهما، فالمنسوب إليه–كما يرى– لا يُؤَول بفعل مثل الوصف، فعندما نقول: أقرشي أبواك؟ لا يمكننا تأويل قرشي بفعل، ولذلك يترجح عنده أن تُصاغ العبارة على النمط التالي: أقرشيان أبواك؟ حتى يكون أبواك مبتدأ مؤخر، وأن النفي والاستفهام في مثل هذه الصيغة لا يستلزم بالضرورة إعراباً غير هذا بحسب وجهة نظره؛ لأن علة اشتراط النفي والاستفهام تُقرب الوصف من الفعلية، فقرشي أو قرشيان لا تُؤول بفعل إلا بالتقدير الممعن في الحدس الموغل في التعسف. ٧٨

الواقع أن المنسوب مُؤَولٌ بمشتق على وزنه (مفعول) وهو قريب في الدلالة منه، ولذلك عمل عمله، ولم يقل أحد أنه مؤول بالفعل كما أننا نستطيع بسهولة أن نستشف الدلالة الوصفية التي تجعل المنسوب إليه ملحقاً بالمشتقات أو مؤولاً بوصفٍ يستحضره الذهن بمجرد التصاق ياء النسبة بالاسم وهو اسم المفعول فياء النسبة + الاسم = منسوب أي مفعول، ونحوي أي منسوب إلى النحو دونما تعسف أو تكلف.

٢– الوظيفة النحوية للمنسوب إليه في إطار النعت السببي

هذا هو الشكل الثاني للتركيب الذي تؤدي فيه لاصقة النسبة التصريفية وظيفتها النحوية وهو ذلك التركيب الذي لا يحوي تعريفاً بأل ولا استفهاماً ولا نفياً، وإنما يُعتمد فيه على النعت أو الصفة مثل: مررت برجلٍ تميمي أبوه، وذلك استناداً إلى أن "شرطَ عملِ الوصفِ عملَ الفعلِ اعتمادُه على صاحبٍ مذكورٍ أو منوي، أو على نفي صريح أو مؤول، أو استفهام موجود أو مقدر" ٧٩ والمنسوب إليه يقاس على المشتق، لذا فهو يعمل وفق هذه الشروط.

إن هذا التركيب: (مررتُ برجلٍ تميمي) يستوجب النظر إليه بعين التحليل لسبر عمق دلالته، وفهم العلاقات والقرائن المسوغة لعمل المنسوب، فتميمي يُعربُ صفة لرجلٍ أونعت، والأب مرفوع بتميمي لما لهذا الأخير من خصائص تركيبية اكتسبها من ياء النسبة بوصفها

لاصقة تصريفية، ولاريب في أن لهذه الوظيفة التركيبية مقومات، أولها: تضمنها معنى الوصف الذي منحته إياها دلالة النسب، فالشخص منسوب إلى تميم أي إنه اتصف بهذه الصفة وهي الانتساب إلى هذه القبيلة ٨٠، وكون المنسوب وصفاً أو مؤولاً بالوصف يقربه من الفعل ووظيفته كما تقترب بقية المشتقات الوصفية من الفعل ولو لم يكن ذلك مباشرةً .

ثاني هذه المقومات أن المنسوب هنا نعت سببي، أي نعت الشيء بما هو من سببه، شأنه في ذلك شأن المشتقات الوصفية، فكما يُعرب (أبوه) مرفوعاً (بقائم) في الجملة: (مررت برجلٍ قائمٍ أبوه)، فكذلك المنسوب إليه إذا وُجدَ في السياق نفسه، ومعنى السبب: الاتصال؛ فأنت لما وصفتَ الرجلَ بقائمٍ ورفعتَ به الأبَ وأضفتَه إلى ضميرِ الموصوف صارَ من سببه ٨١ وكذلك الحال في مررتُ برجلٍ تميمي أبوه فإن ثمة اتصالاً بين تميمي وأبوه، وهذا ما يسمى عند المحدثين بالربط، وهو قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر ٨٢، والذي يحقق الربط بين عناصر التركيب هو الضمير المتصل بالمرفوع (أبوه) العائد على الموصوف (رجلٍ).

فهذا أنموذج للتركيب الذي يؤدي فيه المنسوب إليه وظيفة نحوية، وقد استحق المنسوب عمل الفعل هنا بما تميز من التخصيص الدلالي المكثف المتولد من إلحاق ياء النسب بالاسم ليرفع ما بعده حال وجوده ضمن دلالة النعت، مع توفر شرط الاتصال بين سلسلة الألفاظ ذات الترابط اللفظي والدلالي.

إعراب ما بعد المنسوب إليه

نأتي إلى عمل المنسوب إليه، وإعراب ما بعده، أي الاسم المرفوع بالمنسوب إليه، فقد وجدتُ بعض الاضطراب في تحديد ما إذا كان فاعلاً أم نائباً للفاعل، وأغلب الظن أن الإشكال يبدأ من الاختلاف في فهم نص سيبويه الذي ذكر فيه أن المنسوب إليه المستوفي للشروط يعمل عمل المشتقات فقال:" وكذلك أقرشي قومك؟ وأقرشي أبواك؟ إذا أردت الصفة جرى مجرى حسن وكريم " ٨٣، فتناقله من جاء بعده من قدماء ومحدثين، واختلفت توضيحاتهم لعبارة سيبويه فجانبتها الدقة أحياناً، فلو نظرنا –مثلاً– إلى قول أبي حيان عما يسمى بالتغيير الحكمي الذي يعرض للمنسوب إليه لوجدنا أنه يصفه كالآتي: "وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة، إما ظاهراً نحو: مررتُ برجلٍ قرشي أبوه، أو مضمراً نحو: مررتُ برجلٍ قرشي "٨٤

فقد ذكر أن المرفوع (معمول المنسوب إليه) فاعل، وهو كما سبق ذكره نائباً عن الفاعل لأنه يعمل عمل الفعل المبني للمجهول كعمل اسم المفعول تماماً، غير أن تشبيه سيبويه للمنسوب إليه بالصفة المشبهة التي ترفع فاعلاً هو ما أوجد اختلافاً في فهم عبارته، فمنهم من أخذها حرفياً وقاس المنسوب إليه على الصفة المشبهة وجعل مرفوع المنسوب إليه

فاعلاً مثلها تماماً دون اعتبار لدلالته ومعناه، ومنهم من فهم عبارة سيبويه على أساس مطلق المشابهة وعمومها، بمعنى أن المنسوب إليه يشبه المشتقات الوصفية عموماً –كما سبق أن أوضحت –فسيبويه ربما أراد من خلال تشبيه المنسوب في العمل بالصفة المشبهة أن ينوه على اتفاقهما في الاكتفاء بالمرفوع أو الاقتصار عليه ، إذ يغلب على ظني أن سيبويه لم يشبه المنسوب إليه بالصفة المشبهة إلا لينوه على أنه لا ينصب مفعولاً به في حين أن اسم المفعول يمكنه أن ينصب مفعولاً به بعد رفعه نائب الفاعل، وهذا فرق جوهري بين المنسوب إليه واسم المفعول في العمل وجب التنبيه إليه من خلال تشبيهه بصيغة تكتفي بالمرفوع وهي الصفة المشبهة، في حين يظل الشبه بين المنسوب إليه واسم المفعول في كون مرفوعهما نائباً عن الفاعل وليس فاعلاً .

وقد شرح لنا الرضي سبب محدودية عمل المنسوب واقتصاره على رفع الاسم الذي بعده وعدم تعديه إلى النصب كالمشتقات بقوله:" ولعدم مشابهته الفعل لفظاً لا يعمل إلسا في مخصص تلك الذات المبهمة المدلول عليها إما ظاهراً كما في: رجلٍ مصري حمارُه أو مضمراً كما في: برجلٍ تميمي " ٨٥

ختاماً، فهذا ما استطعت الإلمام به فيما يتعلق بخصائص ياء النسبة الصوتية والدلالية والتركيبية، وهي –كما اتضح من خلال الدراسة– يفضي بعضها إلى بعض بل يُعضد بعضها بعضاً، فعملية إلصاق ياء النسب بالاسم عملية (صرفصوتية) تضع أمامنا بنية صرفية ذات دلالة معينة هي دلالة النسبة، كما أنها ذات وظيفة تركيبية سياقية في الوقت نفسه.

الحواشي

١–ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إيميل بديع يعقوب، مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م ،٣/ ٤٣٨.

٢– سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م، ٣/ ٣٣٥

٣–المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٣/٣

٤–ابن يعيش، مصدر سابق: ٣/ ٤٣٨.

٥–المصدر نفسه: ٣/ ٤٣٩

٦– الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار الآفاق العربية، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص: ٣٦٩.

٧–ابن يعيش، مصدر سابق، ٣/ ٤٣٩.

٨–سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ٤١٧/٤

٩- سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية (فونولوجيا العربية) ترجمة د. ياسر الملاح، مراجعة: د. محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، السعودية، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ص:١١٩.

١٠-دلخوش جار الله حسين دزه يي، البحث الدلالي في كتاب سيبويه، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م، ص:١٦٩.

١١- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص: ١١٢.

١٢- المصدر نفسه، ص: ١١٣.

١٣- سعد مصلوح، (المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي تأليف: د. عبد الصبور شاهين (مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٧٧، ٢١٦ صفحة) دراسة نقدية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي العدد ٢ ١٩٨٤ م، ص: ١٠٩.

١٤- نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م، ص:١٨٧-١٨٨.

١٥- ابن يعيش، مصدر سابق، ٤٣٩/٣

١٦- هنري فليش اليسوعي: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص: ١١٩.

١٧-إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة، ٢٠٠٣، ص:١١٠

١٨-سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة،١٣٨٨هـ-١٩٦٨م، ٤٢٢/٢، ويُنظر أيضاً :١٨٢/٤من المصدر نفسه.

١٩-سيبويه، مصدر سابق، ١٨٢/٤

٢٠-ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمد فريد، تقديم فتحي عبد الرحمن حجازي، المكتبة التوفيقية، ١٦٢/١.

٢١-المصدر نفسه: ٥٦/١.

٢٢-جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٦٦م، ص:١٤٠.

٢٣-برتيل مالمبرج، علم الأصوات، تعريب ودراسة: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، ص:١٣٣.

٢٤-ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٩م، ٢/ ٢٩٥

٢٥-هنري فليش، مصدر سابق، ص: ١١٩.

٢٦-ابن السراج، مصدر سابق ،٢/ ٢٩٥.

٢٧-سيبويه، مصدر سابق، ٤١٧/٤

٢٨-ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٤٤/٣.

٢٩-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣٠- ابن السراج، مصدر سابق، ٢/ ٢٩٦

٣١-عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص:١٢٣.

٣٢-إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مصدر سابق، ص: ٨٦

٣٣-المصدر نفسه، ص: ٨٧

٣٤-المبرد، المقتضب، ٣/ ١٤٦

٣٥-ابن يعيش، شرح المفصل: ٤٤٥/٣

٣٦-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص:١٥٢-١٥٣

٣٧-سيبويه، ٣/ ٣٣٩

٣٨-المبرد، المقتضب، ٣/ ١٣٣

٣٩-المصدر نفسه، ١٣٤/٣

٤٠- سيبويه، ٣/ ٣٥٥

٤١-برتيل مالمبرج، مصدر سابق، ص: ٢٥٧

٤٢-المصدر نفسه، ص: ١٣٤

٤٣-سيبويه، ٣٥٤/٣

٤٤-المصدر نفسه، ٣٤٢-٣٥٤

٤٥-المصدر نفسه، ٣/ ٣٤٠

٤٦-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٤٧-الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت لبنان، ١٤٠٢ / ١٩٨٣، ٤/٢

٤٨-ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، المادة (ن س ب)

٤٩- الفيروزبادي، القاموس المحيط، تحقيق: يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨م، المادة (ن س ب)

٥٠-الفيومي، المصباح المنير، دار المعارف، القاهرة، المادة (ن س ب)

٥١- الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص: ٢٠٢

٥٢-دلخوش جار الله، البحث الدلالي في كتاب سيبويه، مصدر سابق، ١٧٠

٥٣-ابن عصفور، شرح الجمل في النحو، قدم له ووضع فهارسه: فواز الشعار، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ٣٠٩/٢

٥٤- الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢ ،١٩٩٦، ٢/ ٢٠١

٥٥- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، إسطنبول، تركيا، ط٢، ص:٥٤٧

٥٦-سيبويه، ٣٣٥/٣

٥٧-عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري) نشرة عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص: ١٣٨

٥٨-ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٤٣٨

٥٩-ناصيف اليازجي، الجمانة في شرح الخزانة، المطبعة المخلصية، بيروت، لبنان، ١٨٦٧م، ص: ٧٥

٦٠-الأنباري، أسرار العربية، ٣٦٩

٦١-الصبان، حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع شرح شواهد العيني، طبع ونشر إحياء الكتب العلمية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ٣/ ١٧٦ وينظر أيضاً: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٣٩/٣

٦٢-دلخوش جار الله، البحث الدلالي، ص: ١٧٠

٦٣-سيبويه، ٣٣٥/٣

٦٤-دلخوش جار الله، البحث الدلالي، ص: ١٧٠

٦٥-فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مجمع فؤاد الأول، ص: ١٨٦

٦٦- أشواق محمد النجار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م، ٨٩

٦٧-محمد الدناع، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩١م، ص: ٢٧٠

٦٨- ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٤٤١

٦٩- ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٧٢

٧٠- علي أبوالمكارم، التراكيب الإسنادية (الجمل: الظرفية، الوصفية، الشرطية)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م، ص: ١٣٢

٧١-ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠-١٩٩٠م، ٢٦٨/١

٧٢- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، شرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ ،١٤٢١هـ -٢٠٠٠م، ١/ ١٩١-١٩٢

٧٣-ابن مالك، شرح التسهيل،٢٦٨/١

٧٤-أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص: ١١٩-١٢٠

٧٥- المصدر نفسه، ص١٢٠

٧٦- ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٣٤-٢٣٥

٧٧-الرضي، شرح الشافية، ١٣/٢

٧٨- الدناع، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، ص: ٢١٣

٧٩-ابن مالك: شرح التسهيل، ٧٢/٣

٨٠- ابن السراج، الأصول في النحو، ٤١١/١-٤١٢

٨١-ابن يعيش، ٢/ ٢٤٣

٨٢- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط٥ ،١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م، ص: ٢١٣

٨٣-سيبويه، ٢/ ٣٦

٨٤- أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م، ص: ٥٩٩

٨٥-الرضي : شرح الشافية ، ٢/ ١٣

المصادر

١-إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢-إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، إسطنبول، تركيا، ط٢.

٣-ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٩م.

٤-ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمد فريد، تقديم فتحي عبد الرحمن حجازي، المكتبة التوفيقية.

٥-ابن عصفور، شرح الجمل في النحو، قدم له ووضع فهارسه: فواز الشعار، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦-ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠-١٩٩٠م.

٧-ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة (د.ت).

٨-ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إيميل بديع يعقوب، مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٩-أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م.

١٠-أشواق محمد النجار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.

١١-الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار الآفاق العربية، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
١٢-برتيل مالمبرج، علم الأصوات، تعريب ودراسة: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة.
١٣-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط٥ ،١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.
١٤-جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٦٦م.
١٥-الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٦-خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، شرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ ،١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
١٧-دلخوش جار الله حسين دزه يي، البحث الدلالي في كتاب سيبويه، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.
١٨-الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت لبنان، ١٤٠٢ -١٩٨٣.
١٩-الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢ ،١٩٩٦.
٢٠-سعد مصلوح، (المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي تأليف: د. عبد الصبور شاهين (مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٧٧، ٢١٦ صفحة) دراسة نقدية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي العدد ٢ ١٩٨٤م.
٢١-سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية (فونولوجيا العربية) ترجمة د. ياسر الملاح، مراجعة: د. محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، السعودية، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٢-سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الجزء الثالث. الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
٢٣-سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الجزء الرابع، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.
٢٤-سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الجزء الثاني، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة،١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
٢٥-الصبان، حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع شرح شواهد العيني، طبع ونشر إحياء الكتب العلمية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه (د.ت).
٢٦-عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٧-عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت).

٢٨-على أبوالمكارم، التراكيب الإسنادية (الجمل: الظرفية، الوصفية، الشرطية)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٩-عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري) نشرة عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٠-فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مجمع فؤاد الأول، (د.ت).

٣١-الفيروزبادي، القاموس المحيط، تحقيق: يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٢-الفيومي، المصباح المنير، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

٣٣-المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٣٤-محمد الدناع، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩١م.

٣٥-ناصيف اليازجي، الجمانة في شرح الخزانة، المطبعة المخلصية، بيروت، لبنان، ١٨٦٧م، ص: ٧٥

٣٦-نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.

٣٧-هنري فليش اليسوعي: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (د.ت).